

فورين بوليسي: السعودية هُزمت في حربها على اليمن



التغيير

قالت مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية انه في مقابلة حديثة مع فريد زكريا من CNN ناقش فيها الحرب على اليمن، أكد وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين أن " آل سعود انخرطوا بشكل مئمر في محاولة إنهاء هذه الحرب". وانتقد ما اسماهم بـ " الحوثيين"، المعروفين رسمياً باسم أنصار الله، الذين "يواصلون الصمود" بعدم موافقتهم على التفاوض.

واضافت الصحيفة في تقريرها الذي ترجمه "التغيير" أن تصريحات بلينكين عكست الموقف الرسمي للولايات المتحدة، لكنها تعبر عن إما نقص المعلومات أو رفض قبول الواقع على الأرض بأن أنصار الله قد هزموا آل سعود .

عندما أطلق وزير الدفاع آنذاك محمد بن سلمان عملية عاصفة الحزم ضد أنصار الـ في مارس 2015، افترض أن العملية العسكرية ستحقق نصراً سهلاً من شأنه أن يساعد في تأكيد ترقيته في نهاية المطاف إلى بن سلمان الملك المستقبلي.

وبدلاً من ذلك، أصبح الأمر كارثة في العلاقات العامة، حيث أن المملكة لم تكثف بمعاملة السكان اليائسين والفقراء بفسوة ودموية فحسب، بل أثبتت أيضاً أنها غير قادرة على هزيمة مجموعة من "المتمردين" على الرغم من مليارات الدولارات من المعدات العسكرية الأمريكية. ويعكس استعداد نظام آل سعود الأخير للتفاوض على وقف إطلاق النار موقفهم الضعيف. ومع ذلك، فإن السبب الذي يجعل آل سعود يشعرون بالاستعداد للمشاركة و أنصار الـ لا يكمن في شروط التفاوض. فقد فشل بليكنين في الاعتراف بأن اقتراح المملكة بوقف إطلاق النار، وكذلك الشروط التي قدمها المبعوث الأمريكي الخاص لليمن تيم ليندركينغ في مارس، تفرض شروطاً قاسية على أنصار الـ.

إن ادعاء الولايات المتحدة و المملكة بأنهما يسعيان إلى السلام أقل صدقاً، لأن الخطط التي قدموها لأنصار الـ يمكن أن تشجعهم على مواصلة القتال بدلاً من قبول الهدنة.

لإنهاء الحرب، عادة ما يملي المنتصرون الشروط على الخاسرين. إن فرض المطالب المتطرفة على المنتصرين أمر غير مجدٍ: فهم ببساطة سيواصلون القتال.

لفهم مأزق اليوم، فإن بعض التاريخ الدبلوماسي ضروري. يظل إطار جميع المفاوضات الدولية بشأن اليمن هو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2216. أصدر مجلس الأمن القرار رقم 2216 في أبريل 2015، بعد أن قاد نظام آل سعود تحالفاً عسكرياً لمحاولة طرد أنصار الـ من بلادهم.

يعرّف القرار أنصار الـ بأنهم الطرف المحارب الرئيسي في الصراع اليمني. وأنشأت آلية للأمم المتحدة لمراجعة الواردات إلى اليمن من أجل منع تهريب الأسلحة إلى أنصار الـ، وهو ما تستخدمه المملكة لتبرير استمرار حصارها. والأهم من ذلك، أن القرار 2216 يطالب أنصار الـ بالتخلي عن أسلحتهم ومكاسبهم الإقليمية. لكن بالنظر إلى الوضع الحالي في ساحة المعركة، سيرفض أنصار الـ أي تفاوض على أساس هذه الشروط التي عفا عليها الزمن.

ويعكس القرار 2216 الأوضاع في اليمن قبل ست سنوات، عندما كان لا يزال من الممكن لليمن العودة إلى عملية الانتقال السياسي التي تدعمها الأمم المتحدة. ولا يعكس ميزان القوى اليوم.

انخرطت الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي في التحول السياسي في اليمن بعد شهور من احتجاجات الربيع العربي طوال عام 2011. بناءً على طلبهم وفي مقابل العفو، تولى علي عبد الله صالح في نهاية المطاف عن رئاسة اليمن في فبراير 2012. ودعم حزب صالح السياسي نائبه، عبد ربه منصور هادي، الذي خاض الانتخابات الرئاسية التي قاطعها أنصار الحوثيين والجماعات الانفصالية الجنوبية دون معارضة.

كان من المقرر أن يشغل هادي منصب الرئيس المؤقت لمدة عامين ويشرف على الانتقال الديمقراطي في اليمن، بما في ذلك مؤتمر الحوار الوطني من مارس 2013 إلى يناير 2014. ويهدف الحوار الوطني إلى وضع إطار لدستور جديد، وإدراجه للنساء والشباب. إشادة دولية.

ومع ذلك، فإن نتيجة الحوار الوطني لم ترض أنصار الحوثيين ولا الانفصاليين الجنوبيين، وهي الجماعات التي تم تهميشها في ظل حكم صالح. كان صالح قد هزم الانفصاليين الجنوبيين في عام 1994 عندما حاول اليمن الجنوبي السابق الانفصال، واستبعدهم إلى حد كبير من السلطة. وبالمثل، بين عامي 2004 و 2010، خاض صالح سلسلة من الحروب مع أنصار الحوثيين لسحق حركتهم المتنامية. بعد الإطاحة به من السلطة، تحالف صالح مع أنصار الحوثيين في محاولة لاستعادة السيطرة. قبل أنصار الحوثيين صالح لأنه عزز قواتهم بوحدة من الجيش اليمني لا تزال موالية له، رغم أنهم اغتالوه عام 2017 بعد أن حاول خيانتهم.

وبدعم من صالح، سيطر أنصار الحوثيين على صنعاء وأجبروا هادي على الاستقالة. بعد فراره إلى مدينة عدن اليمنية ثم إلى الرياض بالمملكة، ألغى هادي استقالته، لكن منذ عام 2015 أصبح رئيسًا بالاسم فقط. وطلب من آل سعود التدخل، وهو إجراء أكدته مجلس الأمن الدولي في قراره اللاحق. يبرر آل سعود أفعالهم في اليمن على أنها تهدف إلى إعادة هادي، كما ينص القرار 2216.

الجماعات التي شعرت أن الحوار الوطني اليمني لم تعالج مخاوفها بشكل كاف - أنصار الحوثيين والانفصاليين الجنوبيين - لجأت إلى دفع أجندتها الخاصة. هذه المجموعات الآن في وضع يمكنها من إملاء مستقبل اليمن السياسي. بالنسبة للعديد من اليمنيين، وخاصة أولئك الذين سعوا لتنفيذ انتقال سياسي سلمي وشامل نسبيًا في بلادهم.

ومع ذلك، لأن القرار 2216 يعكس مطالب غير واقعية وعفا عليها الزمن، فإنه يطيل من أمد الصراع ويمنع التفاوض الفعال. ينتصر أنصار الحوثيين في الشمال، بينما تسيطر الجماعات الانفصالية الجنوبية مثل المجلس الانتقالي الجنوبي على الجنوب بمساعدة كبيرة من الإمارات العربية المتحدة. في غضون ذلك، تستمر الميليشيات المتنافسة في التكاثر، لأن العنف يوفر الوسيلة الوحيدة للوصول إلى الموارد ومقعدًا

محتملاً على طاولة مفاوضات مستقبلية. كان مؤتمر الحوار الوطني قد وافق على نظام فيدرالي لليمن، لكن الفيدرالية قد تفسح المجال للتجزئة الكاملة. وكلما طال أمد الحرب، ازداد تشطي البلد، وأصبح السلام بعيد المنال.

لماذا إذن لا يزال القرار 2216 ساري المفعول؟

في ظل الإدارة الأمريكية السابقة، تُرجمت كراهية الرئيس دونالد ترامب تجاه إيران إلى دعم غير مشروط لنظام آل سعود.

خلفه، الرئيس جو بايدن، لديه فرصة لاستخدام نفوذ الولايات المتحدة في مجلس الأمن للضغط من أجل قرار جديد. من غير المحتمل أن تأتي المعارضة من روسيا أو الصين؛ امتنعت روسيا عن التصويت في مجلس الأمن على القرار 2216 وسترحب بقرار جديد. أقامت الصين علاقات مع جميع أطراف الصراع ومن غير المرجح أن تعارض أي تحديث.

بدلاً من ذلك، قد تنشأ المعارضة من حلفاء الولايات المتحدة: المملكة المتحدة هي صاحبة القلم لليمن في مجلس الأمن، مما يعني أنها تبدأ جميع إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة باليمن.

في العام الماضي، قطعت الحكومة البريطانية بشكل كبير المساعدات الإنسانية لليمن، مما أثار تساؤلات حول قدرة المملكة المتحدة على تقرير مصير اليمن.

وطالما ظل القرار 2216 إطاراً للمفاوضات، فسيستمر في إعاقه التقدم من خلال السماح لنظام آل سعود بتبرير أفعالهم على أنها تتغاضى عنها الأمم المتحدة، مع ثني أنصاره عن التفاوض. قرار جديد ضروري ويجب أن يسترشد بثلاثة مبادئ: استعادة السيادة، ومنع التدخل، وتشجيع الشمولية.

يبرر إطار العمل الحالي 2216 المشاركة المستمرة للجهات الأجنبية في اليمن؛ يجب أن يؤكد القرار الجديد على السيادة اليمنية. يجب أن تؤكد سيطرة اليمن على موانئها وحدودها. يجب أن يطالب القرار بانسحاب جميع الجيوش الأجنبية من اليمن، بما في ذلك الوجود العسكري غير المشروع للمملكة في محافظة المهرة، وكذلك الوجود الإماراتي في جزيرتي ميون وسقطرى، أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو. ومع ذلك، لتأكيد إشراف اليمن على أراضيه، يجب أن يؤكد القرار أيضاً على مسؤولية اليمن تجاه جيرانه، مثل إدانة هجمات أنصار الإخوان الصاروخية على المملكة.

يجب أن يحتوي القرار على آليات لمنع حدوث حالات مستقبلية للتدخل الأجنبي في شؤون اليمن، من شأن حظر توريد الأسلحة إلى أي فصيل يمنّي أن يستهدف مشاركة المملكة والإمارات.

للمساعدة في تحفيز الجهات الأجنبية الفاعلة لتعزيز السلام في اليمن، يجب أن ينص القرار على رفع حظر الأسلحة بمجرد التمسك بوقف إطلاق النار لمدة عام. يجب على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا - التي تستفيد جميعها من بيع الأسلحة التي تضع النفايات في اليمن - أن تحسب حساب الضرر الذي تسببت فيه، مثل المساعدة في إعادة بناء البنية التحتية المدمرة.

أخيراً، يجب أن يعطي القرار الأولوية للشمولية من خلال تشجيع مشاركة جميع المجموعات ذات الصلة في المفاوضات حول مستقبل اليمن.

يجب أن تعترف بمظالم العديد من الأشخاص الذين تمت معاملتهم بوحشية بسبب الاختلال الوظيفي السابق في اليمن والعنف الحالي. ومع ذلك، يجب على الأمم المتحدة ألا تملي الشروط لحل جميع القضايا العالقة في الحرب الأهلية في اليمن؛ يجب ترك هذه للشروط اليمنية، مما يقلل من قدرة جميع الأطراف على بدء المفاوضات.

في حديثه عن اليمن، قال بايدن في 4 فبراير، "هذه الحرب يجب أن تنتهي". ومع ذلك، ما لم يستخدم نفوذ الولايات المتحدة في الأمم المتحدة للضغط من أجل إصدار قرار جديد لمجلس الأمن، فإن الولايات المتحدة تتمسك بالشروط التي تديم الصراع.

إن الاستمرار في استخدام القرار 2216 كأساس للمفاوضات الدولية يعكس استعداداً ضمنيّاً لإطالة أمد الصراع، على أمل عبث أن يتنازل أنصار الـ في نهاية المطاف عن المفاوضات. في غضون ذلك، يقدر برنامج الغذاء العالمي أن 400000 طفل يمنّي دون سن الخامسة من المحتمل أن يموتوا جوعاً في عام 2021 - ما يقرب من طفل واحد كل 80 ثانية.